رأي القدس

صدام يواصل فوزه بالنقاط

■ تواصلت محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين ورفاقه يوم امس، بحضور بعض اعضاء فريق الدفاع، ونزوع القاضي الى الهدوء والتخلص من نظرته المتعالية السابقة، وتصرفاته الانفعالية.

المحكمة ما زالت تفتقر الى معظم قواعد العدالة والاجراءات القضائية المعمول بها في معظم دول العالم الثالث، ناهيك عن العالم المتحضر الذي تقول الولايات المتحدة انها تتزعمه. فالقضاة يتغيرون او بالاحرى يغيرون بين كل ليلة وضحاها، والقاضي الجديد محمد العريبي الذي اسندت اليه مسؤولية هذه المهمة بعد ابعاد القاضي السابق لانه نفى تهمة الديكتاتورية عن الرئيس صدام، يفتقر الى الخبرة القضائية مضافا الى وجود العديد من علامات الاستفهام حول حياديته ومهنيته.

الرئيس العراقي ظهر في المحكمة اكثر قوة وصلابة، ومقدما نفسه على انه رئيس العراق الشرعي، خاصة انه مهد لهذا الظهور باصدار خطاب مفتوح الى «شعبه» العراقي حثهم فيه على مقاومة الاحتلال الامريكي، وتجنب الحرب الطائفية، والتحلي باعلى درجات التسامح، وقال «نحن كعراقيين شعب واحد ولا احد يشك في هذا حتى الجالسون في هذه القاعة، الجهة التي لها مصلحة التفريق بين هذا الشعب هي الصهيونية والجهة التي تبحث عن الانفصال».

اهمية هذا الخطاب المفتوح يأتي في وقت باتت نسبة كبيرة من العراقيين تترحم على العهد السابق رغم ديكتاتوريته لانه حقق الامن والاستقرار بعد ان تفاقمت حالة الانفلات الامني، والقتل الطائفي على الهوية، والعثور على مئات الجثث يوميا لابرياء جرى اطلاق النار عليهم بعد تعذيبهم على ايدي ميليشيات تتبع الحكومة الحالية وتحظى بدعمها واجهزتها الامنية.

الوقائع على الارض في العراق تخدم الرئيس العراقي المتهم وتدين الجهات التي تحاكمه بتهم ترتكب يوميا ما هو افظع منها بكثير، وفوق هذا وذاك، اي رغم المجازر اليومية التي ترتكبها، تقف عاجزة تماما عن حكم العراق والحفاظ على وحدته الترابية والاجتماعية وتوفير الحد الادنى من السلامة والامن لابنائه.

ففي الوقت الذي يقف فيه الرئيس العراقي في قفص الاتهام في قضية الانفال التي راح ضحيتها 180 الف كردي حسب تقديرات الجهة الرسمية المتهمة (بضم الميم وكسر الهاء) تنشر مجلة لانسيت الطبية البريطانية المحترمة دراسة تؤكد مقتل 655 الف عراقي نتيجة لغزو العراق واحتلاله، اي بمعدل قتل يومي يزيد عن 550 شخصا.

السؤال الذي بات مطروحا على العراقيين حاليا هو عما اذا كانوا يريدون الحرية مع هذه الفوضى الدموية، ام الديكتاتورية مع الامان والاستقرار، والامر المؤكد ان الغالبية العظمى من العراقيين لا يريدون الديكتاتورية، ويفضلون الحرية والديمقراطية ولكن ما يجري في بلادهم حاليا ليس له علاقة بالحرية ولا بالديمقراطية.

العراق كله يواجه حاليا «حملة انفال» تشنها القوات الامريكية والحكومة والميليشيات المتعاملة معها. وهي حملة حولت العراق كله الى مقبرة جماعية، وتتواضع امامها كل الحملات السابقة على شراستها، وضخامة خسائرها.

الفارق الكبير ان ضحايا حملة الانفال من الاكراد الابرياء يجدون من يتعاطف معهم ويدافع عنهم، ويطالب بانصافهم، اما نظراؤهم من ضحايا حملة الانفال الامريكية الحالية والمتعاونين معها من العراقيين انفسهم فلا يجدون اي تعاطف يذكر حتى من قبل الاكراد واهالي ضحايا حملة انفالهم.

جريمة صمت وتواطؤ يرتكبها الكثير من العراقيين، والمثقفين والسياسيين منهم على وجه الخصوص تجاه المجازر الجماعية الحالية في العراق. لان هؤلاء لا يريدون الاعتراف بخطئهم، وانتقاد الاحتلال الامريكي وافرازاته الطائفية الذي ايدوه وساندوه.

بل يؤكد عمق المستنقع الاخلاقي الذي انغمس فيه التحالف الانغلو ـ أمريكي. البعض يعتبر ما يجري «حرب ابادة» يحمل ذلك التحالف غير المقدس المسؤولية الكاملة عنه، ويدعو الى محاكمة زعيمي البلدين بتهم ارتكاب جرائم حرب. اما المحللون السياسيون فيذهبون الى أبعد من ذلك، ويعتبرون ان استمرار العالم تحت وطأة القطب الواحد يعرض أمن العالم الى مخاطر لن تقف عند ما يجري في العراق، بل سيتعداه الى بلدان اخرى، طالما تعمق ابتعاد هؤلاء الساسة عن القيم الاخلاقية ورفضهم الانصياع للمعايير الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، وتضع موازين الحرب والسلام، وتنظم معاملة الاسرى. وما يزيد المشكلة تعقيدا كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية لا تعتزم الرحيل عن العراق في المستقبل القريب، بل تسعى للبقاء لاكثر من اربعة اعوام قادمة. رئيس اركان الجيش الامريكي، بيتر شوماكر قال للصحافيين الاسبوع الماضي: «لا اعرف ما سيحدث، ولكن اقول لكم اننا ننظر الى قواتنا وكيف نواصل تدوير القوات (بمستواها الحالي) لما بعد الآن، اي لما بعد 2010». تصريح المسؤول العسكري الامريكي يتناقض تماما مع ما قاله القائد الجديد للقوات البريطانية في العراق. ففي مقابلة له مع صحيفة «ديلي ميل» الاسبوع الماضي، قال الجنرال ريتشارد دانات أن على القوات العسكرية البريطانية «ان نخرج في وقت قريب لان بقاءنا يؤجج القضايا الامنية ... فمهما كان هناك من موافقة من قبل الشعب العراقي على دخولنا في البداية، فانه قد تحول الآن الى عدم تحمل». ووصف سياسات رئيس وزراء بلاده بانها «ساذجة». ويعتبر أمرا نادرا ان يدلي مسؤول عسكري كبير بتصريحات سياسية متناقضة مع سياسات حكومته. ولكن هذه التصريحات تؤكد تعمق الشعور بصعوبة الوضع العراقي الذي تحول الى مستنقع غاصت قوات الاحتلال في اوحاله.

القادة العسكريون للتحالف الانجلو ـ أمريكي بدأوا يشعرون بخطر الوضع ليس على العراقيين فحسب، بل على جنودهم ايضا. فقد قتل حتى الآن اكثر من 2750 جنديا امريكيا في الاربعين شهرا الماضية، ويستمر تصاعد سقوطهم بمعدل شهري يبلغ احيانا الستين. ولكن هذا العدد لا يقارن بمئات الآلاف من العراقيين الذين فقدوا حياتهم في الفترة نفسها، وبالتالي فهناك سؤال مهم: لماذا استهداف العراقيين؟ من الذي يقوم بذلك؟ وما الموقف من قتل المدنيين الابرياء؟ لا شك أن قوات التحالف الأنغلو ـ أمريكي ارتكبت جرائم حرب ضد ابناء العراق، ولكن من الذي سيحاسبهم على تلك الجرائم؟ من الذي سيحاسب قوات الاحتلال التي أزهقت؟ خصوصا مع استمرار الرفض الامريكي للتوقيع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية المخولة بالنظر في تلك القضايا. ان انسحاب قوات الاحتلال أمر مطلوب عراقيا على كافة المستويات، واذا كان السياسيون (من الشيعة والسنة) يطالبون ببقاء القوات حتى يستتب الامن، وحتى يتحقق توازن في الحياة السياسية والخدمية العراقية، فان هذا البقاء اصبح عبئا على الجميع. وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك حلقة مفرغة من الجدل حول العنف واسبابه. فالداعون الى رحيل قوات الاحتلال ينطلقون على اساس ان وجودها في ارض الرافدين من اهم اسباب التوتر والعنف والارهاب، وان رحيلها سوف يزيل السبب المباشر المعلن للمجموعات التي تمارس العنف بعنوان «المقاومة». اما المطالبون ببقائها فيرون في ذلك البقاء حماية للامن من المجموعات المسلحة. مشكلة تلك المجموعات انها اصبحت تستهدف العراقيين انفسهم وتمارس اعمال الارهاب التي لا تعرف حدودا، من خلال العمليات الانتحارية والسيارات المفخخة التي تقتل اكثر من 100 شخص يوميا، وهو معدل مخيف جدا. واعلان الحرب الطائفية من قبل بعض المجموعات ادى الى العنف المتبادل الذي لم يعد محكوما بمنطق او شرع او قانون، بل اصبح قتلا على الهوية بين الفرقاء. وهكذا اصبحت القضية تزداد تعقيدا، فمع تصاعد اعمال العنف الطائفي تتشبث الاطراف السياسية بالقوات المحتلة، الامر الذي يوفر مادة اعلامية للمجموعات المسلحة التي تتطلق على اساس مقاومة الاحتلال. فأين تنتهي هذه الحلقة المفرغة من الجدل ما دامت اطرافها تنطلق في مواقفها على اسس متناقضة تماما؟

الواضح في هذا الجانب فشل الامتين العربية والاسلامية في القيام بدور فاعل لوقف دائرة العنف في العراق، البلد العربي الكبير القادر على ان يتصدر العمل العربي المشترك ويوفر درعا واقيا للامة. هذه الحالة من اللامبالاة تؤسس لقتل الضمير العربي المسلم وتبرير القتل الطائفي المتبادل. ومن الضروري اذن ان تكون هناك مواقف اسلامية واضحة مما يجري من قتل على الهوية، وفي هذا الجانب لا يجدي البحث عن الهوية المذهبية للقتلة، فهناك سنة يقتلون الشيعة، وهناك شيعة يقتلون السنة، ولا داعي للدخول في تفصيلات اعمال القتل هذه لانها غير مبررة، مهما كانت دوافعها. فهي فتنة في كل الاحوال، لا تميز بين البريء والمذنب، بل تستهدف الجميع. وهنا يطرح نقاش آخر، وهو ان هذا القتل انما سببه الاحتلال، ويفترض ان انتهاء الاحتلال سوف ينهي الازمة الطائفية. وهو امر لا يمكن افتراضه والبناء عليه. ومن خلال النقاشات التي تدور احيانا في الغرف المغلقة بين المعنيين بشأن الامة، تتضح هذه المفارقة بشكل جلي، اذ يتشبث البعض بعدم جدوى التدخل ما دام الاحتلال قائما. المشكلة ان هذا الاحتلال لم يأت بطلب العراقيين، بل جاء وفق اجندة خاصة لم تعلن تفصيلاتها، وان كانت واضحة لدى البعض. كما ان رحيله لا ينتظر طلبا من العراقيين، خصوصا في ضوء التصريحات التي تؤكد عزمه على البقاء فترة غير محددة، وفي ضوء التجهيزات التي يمارسها كبناء القواعد العملاقة، وبناء أكبر سفارة امريكية في العالم. النقاش ازاء هذه المشكلة ذو شقين اذن: احدهما يدعو الى انتهاء الاحتلال كشرط لوقف الاقتتال الداخلي، والآخر يدعو لوقف ذلك الاقتتال، كشرط لتوحيد الموقف ضد الاحتلال. ويخطئ من يعتقد ان الشيعة يريدون بقاء الاحتلال، او يستقوون به، فهناك مجموعات من كافة الاطراف تطالب ببقاء الاحتلال حتى يتم ترتيب التوازن الداخلي، ومجموعات تطالب بانهاء الاحتلال فورا. الحكومة العراقية نفسها تشعر بثقل وطأة الاحتلال، ودوره في افشال مهماتها لاحلال الامن في البلاد. فمثلا عندما أصدرت المحكمة الجنائية الاسبوع الماضي حكما بسجن أيمن السامرائي وزير الكهرباء في حكومة أياد علاوي، لمدة عامين بتهمة الاهمال واهدار المال العام، طالبت السفارة الامريكية باطلاق سراحه، ثم سمحت له بالبقاء لديها بدعوى انه يحمل الجنسية الامريكية.

المطلوب موقف عربي اسلامي عام يؤكد عددا من الثوابت، ويدعو العراقيين للاتفاق عليها: اولها تحريم هدر دماء الابرياء بدون قيد او شرط، وتحريم القتل على الهوية، سواء من قبل المجموعات المسلحة التي تواصل حربها الطائفية، ام الميليشيات التي تستهدف الآخرين على اساس الهوية ايضا. ثانيا اقرار مقاومة الاحتلال بكافة السبل التي تسمح بها الشرائع الدولية والقيم الاسلامية، وان من حق اي عراقي ممارسة ما يراه من وسائل لمقاومة الاحتلال. ثالثا دعوة العراقيين الى التخلي عن روح الضغينة في ما بينهم، ومد الجسور في اوساطهم، على امل التوصل الى توافق وطني عام يؤكد حق الجميع في المشاركة السياسية، على قدم المساواة، وفقا لمبدأ «لكل مواطن صوت» واعتبار صناديق الاقتراع الفيصل، رابعا تطوير الدستور العراقي بشكل يؤكد عددا من المبادئ: أولها تكريس مفهوم المساواة بين ابناء الوطن الواحد، وثانيها اقامة نظام ديمقراطي على اساس ان لكل مواطن صوتا، وثالثها ضمان كافة الحقوق الانسانية للاقليات، ورابعها، التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية في ظل نظام سياسي يحافظ على وحدة العراق، ويمنع تفتيته. ان من الخطأ الكبير الانسياق مع اجندة الاحتلال او التكفير او دعم مقولة «الفوضى الخلاقة» التي تخلط الاوراق والمفاهيم، وتقتل البريء قبل المذنب، وتلجأ الى القوة كأساس لحسم الخلافات السياسية والايديولوجية. ان الصراع الدائر في العراق سياسي بالدرجة الاولى. واذا كان الخلاف السياسي امرا متوقعا في المجتمعات المتعددة الثقافات والاعراق، فان اضفاء الصبغة الدينية عليه يزيده تعقيدا، ويحوله الى فتنة لا يستفيد منها احد من الفرقاء. ولطالما كرر العراقيون انفسهم انهم تعايشوا في ما بينهم كشعب واحد، يتزاوجون ويتعاونون، بدون ان تكون الخصوصيات المذهبية سببا للاحتراب، وعبروا عن استغرابهم لما آل اليه امرهم.

لم يعد سرا القول بان العراق اصبح مستهدفا بالاضطراب الامني والسياسي لمنعه من النهوض بعد ما يقرب من العقود الثلاثة من الانشغال بالحروب الاقليمية في السابق والاضطراب السياسي والعسكري والطائفي حاضرا. انه مستهدف في وضعه المجتمعي، وفي عقوله المفكرة (تعرض للاغتيال حتى الآن أكثر من ألف من علماء الطبيعة والدين) وفي نسيجه الديني وعلاقاته الاقليمية. واذا كانت الحرب قد شنت عليه بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، فان تلك الحرب ما تزال تستهدف سيادته ومكانته وثرواته وسلمه الاجتماعي. ومع تواصل اعمال القتل والعنف، فلا مجال الا للتفاؤل بامكان التوصل الى صيغ للتعايش وفق الاطر المذكورة. ان هناك الآن فرصة لحوار جاد في مكة المكرمة، تستحق الدعم من قبل القوى الاقليمية، الحكومية والشعبية، لمنع تحول العراق الى مقبرة للوئام والحب والتلاحم والتعايش بين ابناء الملة الواحدة، بعيدا عن الحسابات السياسية والمذهبية، بملاحظة دعمه في مواجهة الاحتلال الذي ما يزال العامل الأهم في حالة الاحتقان التي يعيشها العراق اليوم. فحريق العراق، ان لم يطفأ، سوف يخترق الحدود ويعم المنطقة، وهو أمر كارثي لا يريده أحد.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

من ينتشل العراق من وحل الاحتلال والاحتراب الطائفي؟

د. سعيد الشهابي *

■ قد لا يكون التقرير الامريكي الذي صدر الاسبوع الماضي ونشرته مجلة «لانسيت» الطبية البريطانية حول عدد القتلى العراقيين منذ الحرب الانغلو ـ أمريكية دقيقا في ارقامه، ولكنه مؤشر خطير جدا للوضع الأمني المتدهور في العراق. التقرير يقول ان حوالي 655 الفا من العراقيين قتلوا في الاربعين شهرا الماضية، وهو ما يعادل 13,3 بالمائة من سكان ذلك البلد. التقرير يقول ايضا ان 601 الف قتلوا في اعمال العنف المتواصلة، بينما توفي 54 الفا منهم نتيجة المرض والتدمير الذي لحق بالمنشآت المدنية كالمستشفيات. ضحايا العنف لقوا حتفهم اما بالرصاص او الضربات الجوية من قبل القوات الامريكية او بالسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية. التقرير قام على اساس دراسة مولها مركز الدراسات الدولية التابع لمعهد ماسشيوستس للتكنولوجيا في واشنطن، وقام بها أطباء متخصصون في علم الأوبئة من جامعة جون هوبكينز. الدراسة لم تجر احصاءات بالارقام المباشرة ولكنها اعتمدت طريقة «العينات المجموعية»، اذ قامت بمقابلة 1800 عائلة، وفي حوالي 80 بالمائة من الحالات اطلعوا على شهادات الوفاة.

ولان التقرير خطير جدا، بادر السياسيون الغربيون للتشكيك بمصداقيته. فشكك الرئيس الامريكي، جورج بوش، في الطريقة التي اعتمدتها الدراسة التي نشر التقرير على اساسها قائلا: «ان الطريقة لا تحظى بمصداقية». وقال مكتب رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير «ان الارقام بعيدة عن تلك التي نعترف بها». اما الحكومة العراقية فقد اعتبرت ان الارقام مبالغ فيها. ومهما كانت نسبة الخطأ في تلك الدراسة فانها لا يمكن ان تكون بعيدة جدا عن الحقيقة، لأسباب عديدة: اولا انها صادرة عن مؤسسات علمية اكاديمية امريكية معروفة بتطورها العلمي وأساليبها العملية في الاحصاء، وثانيا ان تلك المؤسسات لا مصلحة لها في تضخيم الارقام، ثالثا انها اعتمدت وثائق رسمية كشهادات الوفاة للتوصل الى النتائج، ورابعها: ان الجهات التي قامت بالدراسة تصر على دقتها. يقول جلبرت برنهام، عالم الامراض الوبائية بجامعة جون هوبكنز: «اننا واثقون بالنتائج»، ويؤكد رونالد والدمان، عالم الامراض الوبائية بجامعة كولومبيا ان التقرير اعتمد طريقة «خضعت للتجربة وجاءت بنتائج حقيقية... وان هذا هو افضل تقدير للوفيات متوفر لدينا». وخامسها: ان الدراسة شاملة وتغطي جوانب لا تتطرق لها الاحصاءات الرسمية عادة، مثل ضحايا غياب الرعاية الطبية الكافية وضحايا السلب والخطف، وهي عمليات تصاعدت في السنوات الثلاثة الماضية.

عندما تختصر الازمة في العراق بحديث عن الارقام بعيدا عن الجوانب المعنوية والاخلاقية، فان ذلك يعكس ليس عمق الازمة التي يعيشها ذلك البلد المبتلى فحسب، ولكن من الذي سيحاسبهم على تلك الجرائم؟ من الذي سيحاسب قوات الاحتلال التي أزهقت؟ خصوصا مع استمرار الرفض الامريكي للتوقيع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية المخولة بالنظر في تلك القضايا. ان انسحاب قوات الاحتلال أمر مطلوب عراقيا على كافة المستويات، واذا كان السياسيون (من الشيعة والسنة) يطالبون ببقاء القوات حتى يستتب الامن، وحتى يتحقق توازن في الحياة السياسية والخدمية العراقية، فان هذا البقاء اصبح عبئا على الجميع. وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك حلقة مفرغة من الجدل حول العنف واسبابه. فالداعون الى رحيل قوات الاحتلال ينطلقون على اساس ان وجودها في ارض الرافدين من اهم اسباب التوتر والعنف والارهاب، وان رحيلها سوف يزيل السبب المباشر المعلن للمجموعات التي تمارس العنف بعنوان «المقاومة». اما المطالبون ببقائها فيرون في ذلك البقاء حماية للامن من المجموعات المسلحة. مشكلة تلك المجموعات انها اصبحت تستهدف العراقيين انفسهم وتمارس اعمال الارهاب التي لا تعرف حدودا، من خلال العمليات الانتحارية والسيارات المفخخة التي تقتل اكثر من 100 شخص يوميا، وهو معدل مخيف جدا. واعلان الحرب الطائفية من قبل بعض المجموعات ادى الى العنف المتبادل الذي لم يعد محكوما بمنطق او شرع او قانون، بل اصبح قتلا على الهوية بين الفرقاء. وهكذا اصبحت القضية تزداد تعقيدا، فمع تصاعد اعمال العنف الطائفي تتشبث الاطراف السياسية بالقوات المحتلة، الامر الذي يوفر مادة اعلامية للمجموعات المسلحة التي تتطلق على اساس مقاومة الاحتلال. فأين تنتهي هذه الحلقة المفرغة من الجدل ما دامت اطرافها تنطلق في مواقفها على اسس متناقضة تماما؟

الواضح في هذا الجانب فشل الامتين العربية والاسلامية في القيام بدور فاعل لوقف دائرة العنف في العراق، البلد العربي الكبير القادر على ان يتصدر العمل العربي المشترك ويوفر درعا واقيا للامة. هذه الحالة من اللامبالاة تؤسس لقتل الضمير العربي المسلم وتبرير القتل الطائفي المتبادل. ومن الضروري اذن ان تكون هناك مواقف اسلامية واضحة مما يجري من قتل على الهوية، وفي هذا الجانب لا يجدي البحث عن الهوية المذهبية للقتلة، فهناك سنة يقتلون الشيعة، وهناك شيعة يقتلون السنة، ولا داعي للدخول في تفصيلات اعمال القتل هذه لانها غير مبررة، مهما كانت دوافعها. فهي فتنة في كل الاحوال، لا تميز بين البريء والمذنب، بل تستهدف الجميع. وهنا يطرح نقاش آخر، وهو ان هذا القتل انما سببه الاحتلال، ويفترض ان انتهاء الاحتلال سوف ينهي الازمة الطائفية. وهو امر لا يمكن افتراضه والبناء عليه. ومن خلال النقاشات التي تدور احيانا في الغرف المغلقة بين المعنيين بشأن الامة، تتضح هذه المفارقة بشكل جلي، اذ يتشبث البعض بعدم جدوى التدخل ما دام الاحتلال قائما. المشكلة ان هذا الاحتلال لم يأت بطلب العراقيين، بل جاء وفق اجندة خاصة لم تعلن تفصيلاتها، وان كانت واضحة لدى البعض. كما ان رحيله لا ينتظر طلبا من العراقيين، خصوصا في ضوء التصريحات التي تؤكد عزمه على البقاء فترة غير محددة، وفي ضوء التجهيزات التي يمارسها كبناء القواعد العملاقة، وبناء أكبر سفارة امريكية في العالم. النقاش ازاء هذه المشكلة ذو شقين اذن: احدهما يدعو الى انتهاء الاحتلال كشرط لوقف الاقتتال الداخلي، والآخر يدعو لوقف ذلك الاقتتال، كشرط لتوحيد الموقف ضد الاحتلال. ويخطئ من يعتقد ان الشيعة يريدون بقاء الاحتلال، او يستقوون به، فهناك مجموعات من كافة الاطراف تطالب ببقاء الاحتلال حتى يتم ترتيب التوازن الداخلي، ومجموعات تطالب بانهاء الاحتلال فورا. الحكومة العراقية نفسها تشعر بثقل وطأة الاحتلال، ودوره في افشال مهماتها لاحلال الامن في البلاد. فمثلا عندما أصدرت المحكمة الجنائية الاسبوع الماضي حكما بسجن أيمن السامرائي وزير الكهرباء في حكومة أياد علاوي، لمدة عامين بتهمة الاهمال واهدار المال العام، طالبت السفارة الامريكية باطلاق سراحه، ثم سمحت له بالبقاء لديها بدعوى انه يحمل الجنسية الامريكية.

المطلوب موقف عربي اسلامي عام يؤكد عددا من الثوابت، ويدعو العراقيين للاتفاق عليها: اولها تحريم هدر دماء الابرياء بدون قيد او شرط، وتحريم القتل على الهوية، سواء من قبل المجموعات المسلحة التي تواصل حربها الطائفية، ام الميليشيات التي تستهدف الآخرين على اساس الهوية ايضا. ثانيا اقرار مقاومة الاحتلال بكافة السبل التي تسمح بها الشرائع الدولية والقيم الاسلامية، وان من حق اي عراقي ممارسة ما يراه من وسائل لمقاومة الاحتلال. ثالثا دعوة العراقيين الى التخلي عن روح الضغينة في ما بينهم، ومد الجسور في اوساطهم، على امل التوصل الى توافق وطني عام يؤكد حق الجميع في المشاركة السياسية، على قدم المساواة، وفقا لمبدأ «لكل مواطن صوت» واعتبار صناديق الاقتراع الفيصل، رابعا تطوير الدستور العراقي بشكل يؤكد عددا من المبادئ: أولها تكريس مفهوم المساواة بين ابناء الوطن الواحد، وثانيها اقامة نظام ديمقراطي على اساس ان لكل مواطن صوتا، وثالثها ضمان كافة الحقوق الانسانية للاقليات، ورابعها، التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية في ظل نظام سياسي يحافظ على وحدة العراق، ويمنع تفتيته. ان من الخطأ الكبير الانسياق مع اجندة الاحتلال او التكفير او دعم مقولة «الفوضى الخلاقة» التي تخلط الاوراق والمفاهيم، وتقتل البريء قبل المذنب، وتلجأ الى القوة كأساس لحسم الخلافات السياسية والايديولوجية. ان الصراع الدائر في العراق سياسي بالدرجة الاولى. واذا كان الخلاف السياسي امرا متوقعا في المجتمعات المتعددة الثقافات والاعراق، فان اضفاء الصبغة الدينية عليه يزيده تعقيدا، ويحوله الى فتنة لا يستفيد منها احد من الفرقاء. ولطالما كرر العراقيون انفسهم انهم تعايشوا في ما بينهم كشعب واحد، يتزاوجون ويتعاونون، بدون ان تكون الخصوصيات المذهبية سببا للاحتراب، وعبروا عن استغرابهم لما آل اليه امرهم.

لم يعد سرا القول بان العراق اصبح مستهدفا بالاضطراب الامني والسياسي لمنعه من النهوض بعد ما يقرب من العقود الثلاثة من الانشغال بالحروب الاقليمية في السابق والاضطراب السياسي والعسكري والطائفي حاضرا. انه مستهدف في وضعه المجتمعي، وفي عقوله المفكرة (تعرض للاغتيال حتى الآن أكثر من ألف من علماء الطبيعة والدين) وفي نسيجه الديني وعلاقاته الاقليمية. واذا كانت الحرب قد شنت عليه بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، فان تلك الحرب ما تزال تستهدف سيادته ومكانته وثرواته وسلمه الاجتماعي. ومع تواصل اعمال القتل والعنف، فلا مجال الا للتفاؤل بامكان التوصل الى صيغ للتعايش وفق الاطر المذكورة. ان هناك الآن فرصة لحوار جاد في مكة المكرمة، تستحق الدعم من قبل القوى الاقليمية، الحكومية والشعبية، لمنع تحول العراق الى مقبرة للوئام والحب والتلاحم والتعايش بين ابناء الملة الواحدة، بعيدا عن الحسابات السياسية والمذهبية، بملاحظة دعمه في مواجهة الاحتلال الذي ما يزال العامل الأهم في حالة الاحتقان التي يعيشها العراق اليوم. فحريق العراق، ان لم يطفأ، سوف يخترق الحدود ويعم المنطقة، وهو أمر كارثي لا يريده أحد.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

تهويد القدس بين التواطؤ الدولي والتقصير العربي

عوني فرسخ *

■ اصدر «ائتلاف المؤسسات الاهلية للدفاع عن حقوق المقدسيين» بالتعاون مع «مركز القدس للديمقراطية وحقوق الانسان» مؤخرا تقريرا عن الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة لحقوق الانسان وقواعد القانون الدولي، بمواصلة الممارسات العنصرية وعملية التطهير العرقي ضد المواطنين العرب بالقدس، وكانت اسبوعية «الحقيقة الدولية» الاردنية قد نشرت في 2006/8/30 دراسة لنواف الزرو، الكاتب المختص في الصراع العربي ـ الصهيوني، جاء فيها أن رئيس بلدية القدس أوري لوبوسكي كشف النقاب عن خمسين مخططا هيكليا في طور الانجاز خلال عامين لتغيير جغرافية القدس الشرقية، ولمضاعفة الاستيطان فيها، لطمس هويتها العربية وتأكيد تكريس القدس الكبرى عاصمة ابدية لاسرائيل. ومن جملة ما هو مخطط له تحويل المسجد الاقصى وكنيسة القيامة الى متحفين. فيما يجري استكمال بناء جدار الفصل العنصري في منطقة القدس لاحكام عزلها عن بقية الضفة الغربية المحتلة.

والتخطيط للاستيلاء على القدس وتهويدها قديم قدم التفكير باقامة المشروع الصهيوني، إذ احتلت القدس موقعا متميزا في الفكر والعمل الاستعماريين لاقامته. ففي سنة 1838 اقامت بريطانيا اول قنصلية لها بالقدس، وجعلت في مقدمة مهام نائب القنصل «حماية اليهود باعتبار ذلك من مهام الدولة». وقد حصلت على امتياز «حماية» يهود الامبراطورية العثمانية لقاء دورها في حماية العرش العثماني من طموحات محمد علي. وتحت ضغط المداخلات البريطانية المكثفة اصدر السلطان عبدالمجيد سنة 1849 فرمانا باجازة امتلاك اليهود الاراضي في فلسطين واقامتهم بالقدس، التي كانوا ممنوعين منها منذ سنة 70 م. وذلك ما استغله كل من الكولونيل تشارلز هنري تشرتشل ـ جد ونستون تشرتشل ـ والمليونير اليهودي البريطاني موسى مونتفيوري في دعوتهما اليهود للهجرة الى فلسطين واستيطانها. وقد اقام مونتفيوري سنة 1854 اول مستوطنة بالقدس في الموقع الذي بات يحمل اسمه. وألاحظ أن هذا النشاط الاستعماري تزامن مع حرب القرم التي تسببت بتدفق يهود وسط اوروبا نحو الغرب. وطوال زمن الانتداب اعتبرت الادارة البريطانية والوكالة اليهودية القدس عاصمة «الوطن القومي اليهودي» الجاري انشاؤه، إذ ضمت مكاتب المؤسسات والادارات الصهيونية كافة، واقيمت فيها الجامعة العبرية سنة 1925، وكثف الاستيطان فيها لدرجة انه عند نهاية الانتداب سنة 1948 قارب عدد مستوطنيها الصهاينة عدد مواطنيها العرب.

وبالمقابل ندر ان تجاوز الاهتمام العربي، الرسمي والشعبي، بالقدس الانشداد العاطفي لاولى القبلتين وثالث الحرمين. إذ لم تلق الدعم العملي الذي يرقى لمستوى قدسيتها واهميتها الاستراتيجية ومكانتها التاريخية، او يوفر الحد الادنى من القوة لمواجهة ما بات يتهددها نتيجة تعاظم القدرات الصهيونية. ويذكر بهجت او غربية انه حتى صدور قرار التقسيم لم يكن قد وصل القدس أي قطعة سلاح من أي مصدر رسمي او شعبي عربي. فيما كان لدى الصهاينة جيش من ستين الفا، كما ورد في تقرير المندوب السامي البريطاني إثر تفجير الارغون لفندق الملك داود بالقدس في 1946/7/26 .

ومع ان القدس وضواحيها اعتبرت بقرار التقسيم «منطقة دولية» إلا أن الصهاينة بادروا غداة صدوره بالهجوم على الاحياء العربية العزلاء من أي سلاح. والشواهد كثيرة على التواطؤ البريطاني مع الهجمات الصهيونية، في حين لم تلق عناصر «الجهاد المقدس» حديث التشكل دعما يذكر من «اللجنة العسكرية» التي عهدت اليها الجامعة العربية بادارة الصراع. والثابت ان اللجنة لم تول القدس الحد الادنى من الاهتمام الذي تستحقه بحكم موقعها الاستراتيجي، وليس فقط اهميتها القومية وقدسيتها عند العرب مسلمين ومسيحيين. وبرغم بسالة وتضحيات العدد المحدود من المقاومين احتل الصهاينة معظم احياء القدس الغربية، بحيث بلغت الاملاك العربية 70 % من القدس الغربية التي احتلت سنة 1948.

وفضلا عن التواطؤ مع الصهاينة لم تتعاون حكومة الانتداب مع «لجنة التقسيم» التي شكلتها الامم المتحدة لتنفيذه. فلا هي سمحت للجنة دخول فلسطين قبل اول ايار (مايو) 1948، ولا اذنت لبعض موظفي اللجنة بالدخول لاجراء الاتصالات الأولية. كما رفضت الحكومة البريطانية تولي قواتها تنفيذ القرار برغم قدرتها على ذلك، خلافا لما فعلت تجاه قرار تقسيم القارة الهندية بين الهند وباكستان سنة 1947. وبذلك كله تكون بريطانيا قد اسهمت عمليا في تمكين الصهاينة من السيطرة على الجزء الاعظم من منطقة القدس المعتبرة دولية بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة.

وقبلت اسرائيل عضوا في الامم المتحدة برغم تجاوزها حدود التقسيم وعدوانها على منطقة القدس المعتبرة دولية، وفي ذلك قبول ضمني بالتجاوزات الصهيونية. ويذكر انه في سنة 1960 حالت الادارة الامريكية دون محاولة الاردن اتخاذ القدس عاصمة ثانية بنقل مكاتب بعض الوزارات اليها، وذلك بحجة كون القدس دولية. ولكن الادارة الامريكية لم تعترض على اجراءات التهويد الجارية فصولها منذ خريف 1947.

وفي اعقاب عدوان 1967 ضمت اسرائيل القدس الشرقية واجازت الاستيطان فيها، كما وسعت منطقة «القدس الكبرى» بضم نحو 27 % من الضفة الغربية، ضاربة عرض الحائط باتفاقيات جنيف للعام 1949 التي لا تجيز تغيير معالم «الارض المحتلة، كما بقرار مجلس الامن رقم 242 بالانسحاب لحدود الرابع من حزيران / يونيو 1967. ولم تتخذ الجمعية العامة للامم المتحدة ولا مجلس الامن أي اجراء عقابي يلزم اسرائيل بالالتزام بالقرارات الدولية. وكل ما صدر بهذا الخصوص قرار مجلس الامن رقم 452 الصادر في 1979/7/20 باعتبار المستوطنات غير قانونية وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف، والذي اعاد التذكير بقرار الجمعية العامة باعتبار منطقة القدس دولية.

وألاحظ أن ضم القدس الشرقية وتوسيع منطقة القدس الكبرى اقتصرا على الارض دون مواطنيها اصحاب الوجود الطبيعي والتاريخي فيها. وبسقوط السيادة العربية افتقد مواطنو القدس العرب صفتهم كمواطنين، وغدوا مجرد مقيمين «اجانب» في مدينة آبائهم واجدادهم، علاوة على اخضاعهم لجملة اجراءات واحكام عنصرية متعسفة. كما انهم تعرضوا لعمليات افساد مبرمجة استهدفت بشكل خاص اجيالهم الشابه. الأمر الذي تسبب بتدني فعاليتهم كبشر وتراجع ارادة المقاومة عند القسط الاعظم منهم، بحيث غاب الحراك الوطني والفعل المقاوم، او كادا، في المدينة التي شكلت إبان سنوات الاحتلال الاولى بؤرة المقاومة.

وبقبول فريق اوسلو ارجاء القدس لمفاوضات المرحلة النهائية اعطت منظمة التحرير الفلسطينية الانطباع بتدني اهمية القدس لديها. ومما ضاعف الاثار السلبية لهذا الانطباع لدى صناع القرار الصهيوني ورعاتهم على جانبي الاطلسي، كما في اوساط عرب التسوية، ما ورد في وثيقة محمود عباس ـ يوسي بيلين حول توسيع منطقة القدس لتشمل قرية ابو ديس، لتصبح «القدس العربية» مع اعطائها ممرات للمسجد الاقصى وبقية المواقع الدينية.

وبمقدار ما تدل اجراءات التهويد والتطهير العرقي المتوالية، وتلك المخطط لها، على استهانة بقرارات «الشرعية الدولية» وتواطؤ صناع قرار «المجتمع الدولي» مع التجاوزات الصهيونية لحقوق الانسان والقوانين والقرارات الدولية، بقدر ما يدل ذل